جامعة الزقازيق
كلية الدراسات والبحوث الأسيوية العليا
قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية

دور المجتمع الدولي فى الحد من استخدام القوة المفرطة فى ظل الاتفاقيات الدولية

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير
"قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية"

الباحث
أمير صابر حامد

إشراف

أ.د/ رنا عبداللعال
استاذ الاقتصاد والعلوم سياسية
جامعة قناه السويس

أ.د/ يحي محمد علي
استاذ الشريعة والقانون المتفرغ
كلية الحقوق جامعة دمياط

2025م-1446هـ

المقدمة:

في ظل التغيرات الجيوسياسية المتسارعة والصراعات المتزايدة في العديد من المناطق حول العالم، أصبح استخدام القوة المفرطة ظاهرة مقلقة تهدد الأمن والسلم الدوليين. فلطالما كانت القوة أداة أساسية في العلاقات الدولية، سواء في إطار الدفاع عن السيادة الوطنية أو في سياق النزاعات المسلحة. ومع ذلك، فإن الإفراط في استخدامها قد يؤدي إلى انتهاكات خطيرة للقوانين الدولية المتعلقة بحماية المدنيين وحقوق الإنسان. ويشير مصطلح "القوة المفرطة" إلى الاستخدام غير المتناسب للقوة من قبل الدول أو الفاعلين غير الحكوميين، سواء في النزاعات المسلحة أو في التعامل مع التظاهرات والاحتجاجات المدنية. وقد شهد العالم العديد من الأمثلة التي تجسد هذه الظاهرة، مثل الاستخدام المفرط للقوة من قبل بعض الحكومات في مواجهة الاحتجاجات السلمية، أو التصعيد العسكري غير المبرر في بعض النزاعات[1].

ولقد شهد العالم في العقود الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في استخدام القوة المفرطة من قبل بعض الدول والجماعات المسلحة، ما أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتزايد الأزمات الإنسانية. وفي مواجهة هذه التحديات، برز دور المجتمع الدولي كفاعل رئيسي في محاولة الحد من هذه الانتهاكات عبر وضع أطر قانونية واتفاقيات دولية تهدف إلى ضبط استخدام القوة وتقييدها ضمن معايير تضمن حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. وعلى مر العقود، سعت المنظومة الدولية إلى وضع أطر قانونية تحكم استخدام القوة، وذلك عبر مجموعة من الاتفاقيات الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة، الذي يضع قيودًا صارمة على استخدام القوة في العلاقات الدولية، واتفاقيات جنيف التي تحمي المدنيين في أوقات الحرب. كما تلعب المنظمات الدولية، مثل مجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية، دورًا مهمًا في مساءلة الدول والجماعات المسلحة التي تنتهك هذه القوانين[2].

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو :إلى أي مدى ينجح المجتمع الدولي في الحد من استخدام القوة المفرطة؟ وهل الاتفاقيات الدولية قادرة بالفعل على تحقيق هذا الهدف؟ هذه التساؤلات تبرز الحاجة إلى دراسة معمقة حول فعالية الدور الذي يلعبه المجتمع الدولي في ضبط استخدام القوة، ومدى تأثير الاتفاقيات الدولية على سلوك الدول والجماعات المسلحة. وتعد الاتفاقيات الدولية، مثل ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف، أدوات محورية في تنظيم استخدام القوة، إلا أن فعالية تطبيقها تعتمد بشكل كبير على التزام الدول ومتابعة المجتمع الدولي لتنفيذها. من هنا، تبرز الحاجة إلى دراسة معمقة لدور المجتمع الدولي في الحد من استخدام القوة المفرطة، وآليات تفعيل الاتفاقيات الدولية لتحقيق هذا الهدف.

وإن المعاهدات الدولية هي مصدر مباشر لإنشاء قواعد قانونية دولية، وهي مصدر رئيس من مصادر القانون الدولي، ويسبغ عليها هذا القانون حمايته القانونية، وجعلها من أركان النظام القانوني الدولي من حيث دخولها حيز التنفيذ وفقاً لشروطها، ووجوب الرجوع إليها، والأخذ بأحكامها في العلاقات الدولية، واحترام الالتزامات الناشئة عنها، طالما أنها عقدت بالشكل

[1] أحمد، أبو الوفا. 2015. حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين. دراسة مقارنة الطبعة الأولى. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. الرياض.

[2] النوري، سيد على. 2016. اثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الاوسط. مجلة السياسة الدولية، المجلد 44، العدد 181.

المعتد به قانوناً وموضوعها لا يخالف الأحكام العامة للقانون، كما أنها إحدى وسائل ترتيب الحقوق والالتزامات لأشخاص القانون الدّولي العام وعلى عاتقهم، وهي أحد مصادر الشرعة الدولية وإليها يستند القضاء الدولي في أحكامه مصدراً من مصادر الحق، ووسيلة من وسائل الإثبات[3].

مشكلة الدراسة:

على الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات الدولية التي تسعى للحد من استخدام القوة المفرطة، إلا أن العالم لا يزال يشهد انتهاكات متكررة للقوانين الدولية المتعلقة بحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان. يُعزى ذلك إلى عدة عوامل معقدة تشمل الأبعاد السياسية، وضعف آليات التنفيذ، وتضارب المصالح بين الدول الفاعلة على الساحة الدولية. فقد وضعت الاتفاقيات الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف إطارًا قانونيًا صارمًا لتنظيم استخدام القوة، إلا أن الالتزام بهذه القوانين يعتمد إلى حد كبير على إرادة الدول نفسها، والتي قد تتأثر بمصالحها السياسية أو الأمنية. وتستغل بعض الدول الثغرات القانونية أو التفسيرات المرنة لبعض البنود في حالات كثيرة لتبرير استخدامها للقوة المفرطة، خاصة في سياق "مكافحة الإرهاب" أو "حفظ الأمن الداخلي". وعلى الرغم من أن القانون الدولي يعترف بحق الدول في الدفاع عن نفسها وحماية أمنها القومي، إلا أن هذا الحق لا يبرر استخدام القوة بطريقة تتجاوز المعايير الدولية لحقوق الإنسان[4].

وعلى الرغم من أن بعض الاتفاقيات الدولية تتضمن آليات للرصد والتحقيق، مثل لجان التحقيق الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، إلا أن تأثيرها يبقى محدودًا بسبب ضعف صلاحياتها واعتمادها على تعاون الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، لا تستطيع المحكمة الجنائية الدولية ممارسة ولايتها القضائية إلا إذا كانت الدولة المعنية طرفًا في نظام روما الأساسي، مما يحد من قدرتها على محاسبة الدول غير الأعضاء. وإضافةً إلى ذلك، تبرز تحديات أخرى تتعلق بالازدواجية في تطبيق القانون الدولي، حيث تُتهم بعض الدول الكبرى بازدواجية المعايير عند التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان، إذ يتم تجاهل أو تبرير الانتهاكات التي ترتكبها الدول الحليفة، في حين تُفرض عقوبات صارمة على الدول الخصوم. هذا التحيز يُضعف من مصداقية المجتمع الدولي ويؤدي إلى تفاقم الانتهاكات[5].

أدى تجاهل لجنة القانون الدولي للممارسات الوطنية التي تستمد مصدرها من القانون الداخلي للدول، إلى اعتبار موضوع "أثر استخدام القوة المفرطة على اتفاقيات السلام فى المجتمع الدولى" من المواضيع المعقدة، لاسيما أنه يتعين عليها عند دراستها للموضوع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات والتطورات الجديدة التي ألحقت بالفوة المفرطة، وبالخصوص بروز شكل جديد لهذه النّزاعات، التي تفتقر إلى نظام قانوني تُبنى عليه قواعدها. **وبناء على ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة فى التساؤلات التالية:**

---

[3] التجاني، مصطفى على احمد. 2010. أسباب الصراعات القبلية وأسباب فشل مؤتمرات الصلح، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر. جامعة الموصل.

[4] Aldrich, H. E. and Ruef, M. 2016. Organizations Evolving, London, sage Publications

[5] Breckon, L.2013. China and Southeast Asia relation: stars and new security initiative china, comparative connections, Vol. 5, No. 2.

- ما هو دور المجتمع الدولي فى الحد من استخدام القوة المفرطة فى ظل الاتفاقيات الدولية؟
- ما هي أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتنظيم استخدام القوة؟ وكيف يساهم المجتمع الدولي في متابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات؟
- ما هي العقبات التي تحول دون تفعيل هذه الاتفاقيات بشكل فعال؟
- ما هي أبرز الأمثلة على استخدام القوة المفرطة في العقود الأخيرة، وكيف تم التعامل معها دوليًا؟
- ما هي العقبات التي تعيق تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشكل فعّال؟
- كيف يمكن تعزيز دور المجتمع الدولي في ضمان احترام الاتفاقيات التي تحد من استخدام القوة؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف كما يلي:

- تحليل دور المجتمع الدولي في الحد من استخدام القوة المفرطة.
- فحص الآليات التي يعتمدها المجتمع الدولي للحد من استخدام القوة، سواء من خلال المنظمات الدولية، أو من خلال الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية التي تمارس على الدول المخالفة للقوانين الدولية.
- دراسة الاتفاقيات الدولية المتعلقة باستخدام القوة المفرطة. وتقييم فعالية تنفيذ هذه الاتفاقيات من خلال دراسة حالات عملية، تحاول الدراسة تقييم مدى التزام الدول بهذه الاتفاقيات، والعقوبات أو التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي ضد الدول أو الجهات التي تنتهكها.
- اقتراح حلول من شأنها تحسين قدرة المجتمع الدولي على الحد من استخدام القوة المفرطة.

أهمية الدراسة

1) الأهمية العلمية:

- تساهم الدراسة في تعزيز الفهم القانوني للاتفاقيات الدولية المتعلقة باستخدام القوة المفرطة فى العلاقات الدولية.
- تقدم تحليلًا أكاديميًا معمقًا لدور المجتمع الدولي في تقييد استخدام القوة المفرطة.
- تساهم في إثراء الدراسات السابقة حول القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

2) الأهمية العملية:

- توفر الدراسة توصيات يمكن أن تساعد صناع القرار على تعزيز آليات الرقابة الدولية.
- تكتسب الدراسة أهميتها من خلال الربط بين قانون المعاهدات وقانون استخدام القوة، والتي أكدت لجنة القانون الدولي من خلال المناقشات التي أجريت على مستوى الأشغال المحيطة بوضع مشروع المواد على استبعاد القواعد الخاصة باستخدام القوة باعتبار أن المشروع يعتبر مكملاً لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، إلا أنّ الظرف الذي يثير إعمال قواعد هذا الأخير يتعلق بشكل أساسي باستخدام القوة المفرطة سواء الدولية أو غير الدولية، أو أيضاً بالنسبة للقوة المفرطة الحديثة التي لا تختلف كثيراً عن النزاعات التقليدية من حيث الآثار التي تترتب عنها.

- تسلط الضوء على أوجه القصور في تطبيق الاتفاقيات الدولية، مما يساعد على تطوير حلول فعّالة.
- يمكن أن تكون مرجعًا للمؤسسات الحقوقية التي تعمل على رصد انتهاكات حقوق الإنسان.

الدراسات السابقة:

1) الدراسات السابقة باللغة العربية:

دراسة (ابراهيم،2018) بعنوان: تصاعد الأزمات الصينية واليابانية [6].

تناولت الدراسة تصاعد التوتر هذه الأيام بين الصين واليابان يعد الأكثر حدة بينهما منذ عام 2010 بعد أن أعلنت الأخيرة الثلاثاء الماضي أنها اشترت ثلاثا من خمس جزر في أرخبيل تسميه "سينكاكو" بينما تسميه الصين "دياويو" وتسعى إلى تأميمه. وهو ما يعني أنه بات لزاما على السفن العسكرية والمدنية غير الصينية استئذان السلطات الصينية والحصول على موافقتها لدخول المياه إقليمية المحاذية للجزر.وهذه الجزر الواقعة في بحر الصبن الشرقي غير مأهولة وصغيرة، وتبلغ مساحتها حوالي ستة آلاف متر مربع، والعديد منها مجرد صخور تظهر فوق الماء.لكن أهميتها تكمن في أنها نقطة يبدأ منها تحديد المنطقة الاقتصادية والمياه الإقليمية لليابان قد تكون غنية بالغاز والنفط، كما أنها تتمتع بموقع إستراتيجي قريب من ممرات الملاحة البحرية، وتزخر مياهها بالثروة السمكية.

دراسة (خالد،2019) بعنوان: الآثار السياسية والإجتماعية للنزاع المسلح [7].

استدفت الدراسة معرفة الآثار السياسية والإجتماعية للنزاع المسلح، وتناولت الدراسة الآثار السياسية السلبية الناجمة عن الصراعات داخل الاقليم وما خلفته تلك الصراعات من قتلى وجرحى ومشردين ونازحين وإفتقاد الممتلكات وضياع فرص التنمية، كذلك الحد من الإضهاد الإجتماعي وانتشار ثقافة العنف وشيوع الفساد. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لاستخدام القوة المفرطة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، كما أشارت الدراسة إلى أن المعاهدة يجب أن تبرم بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام أيا كان تسميتها اتفاقاً تفاهماً، بروتوكولاً عهداً، أو ميثاقاً، أو غير ذلك، فهي تعبير عن التصرفات الإرادية التي تنتج أثارها وفقاً لأحكام القانون، ويجب في الأصل أن يكون صك المعاهدة كتابة سواء وردت نصوصها وأحكامها في وثيقة واحدة أم أكثر.

---

[6] ابراهيم، رنا السيد. 2018. تصاعد الأزمات الصينية واليابانية . سلسلة الدراسات القانونية، معهد التدريب والدراسات القضائية - وزارة العدل في دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى

[7] خالد، بلال احمد. 2019. الآثار السياسية والإجتماعية للنزاع المسلح، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم لسياسية.جامعة أم درمان الإسلامية .

دراسة (شنكاو، 2019) بعنوان: اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية بين القانون والواقع الدولي[8].

أكدت الدراسة ان القوة هي إحدى الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، فمفهوم القوة شامل يستند إلى مجموعة من العوامل ومنها العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والبشرية وهذه تؤثر في بعضها البعض، وتعد عاملا لتحقيق اهداف سياسة الدولة في العلاقات الدولية والمجتمع الدول وهناك جملة من المظاهر المنظمة لاستخدام سياسة القوة في العلاقات الدولية وأهمها : التدخل المباشر كالحرب العسكرية واستخدام القوة بشكل مباشر وغير مباشر عبر المؤامرات وحرب العصابات والتحالفات الجماعية وتحالفات سياسية وعسكرية كالحلف الأطلسي وتحالفات سياسية واقتصادية كالاتحاد الأوروبي.

دراسة (طارق،2021) بعنوان: التطور التاريخي للنزاعات المسلحة[9].

استهدفت الدراسة توضيح قضية استخدام الوسائل القانونية في وقت النزاع المسلح أكثر من مرة في الفترات الماضية، أي في فترة القانون الدولي التقليدي، ولم تفقد هذه القضية الحساسة والدقيقة أهميتها حتى في وقتنا الحالي أي فترة القانون الدولي المعاصر. حيث برزت قضية استخدام الوسائل القانونية في وقت النزاع المسلح أكثر من مرة في الفترات الماضية، أي في فترة القانون الدولي التقليدي، ولم تفقد هذه القضية الحساسة والدقيقة أهميتها حتى في وقتنا الحالي أي فترة القانون الدولي المعاصر في القرن الماضي، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة المتبادلة بين الحرب والقانون الدولي، تملك دائماً درجة أولى من الأهمية، لأن حول هذه العلاقة المتبادلة تركزت كل الأبحاث الخاصة بطبيعة وجوهر القانون الدولي.

2) الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية:

دراسة (Jaakko، 2014) بعنوان: USE OF FORCE IN UN PEACE OPERATIONS[10]

أكدت الدراسة على إن ميثاق الأمم المتحدة،قد كتب في ظروف مختلفة كثيرا عن ظروف اليوم، خاصة عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة. حيث يسمح ميثاق الأمم المتحدة في استخدام القوة في حالة الدفا فاع عن النفس من خلال مجلس الأمن. وخاصة في ظل نشوب أزمة ناشئة يصعب حلها الا باستخدام القوة، او اتخاذ إجراء جماعي مأذون به من قبل مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، يواجه العالم أنواعًا جديدة كثيرة من المخاطر والتهديدات الصراعات بين الدول أقل تكرارا في حين أن المشاكل داخل الدولة هي خصومات تقليدية تتعلق بمشاكل الحدود والنزاعات العرقية، والاختلافات الدينية وما إلى ذلك، وهذا يعني ان على المجتمع الدولي يجب أن نكون مستعد للتصرف بشكل جيد قبل حدوث الأزمة ومنع انفجارها.

[8] شنكاو، مينا سعيد. 2019. اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية بين القانون والواقع الدولي، مجلة السياسة الدولية، المجلد 47، العدد 184.

[9] طارق، محمد على السيد. 2022. التطور التاريخي للنزاعات المسلحة. دار السلاسل للنشر والتوزيع

[10] Jaakko, M. 2014. USE OF FORCE IN UN PEACE OPERATIONS. Comparative connections, Vol. 6, No. 3.

دراسة (Philip،2017) بعنوان-Global Terrorism and New Media: The post Al Qaeda generation[١١]

أكدت الدراسة على دور الإنترنت في انتشار ظاهرة الإرهاب، ثم تناول الاستراتيجيات الإعلامية التي اعتمدها تنظيم القاعدة، حيث أنشأ إدارة إعلام القاعدة لتكريم المجاهدين ضد الاتحاد السوفيتي، ثم تحولت هذه الأداة للهجوم على الولايات المتحدة وإسرائيل وتكفيرهما، وكل الدول التي لا تطبق الشريعة. وهناك عدد من المؤسسات الإعلامية على الإنترنت التي استخدمتها للتأثير على الرأي العام، مثل مؤسسة السحاب، ومؤسسة الفجر، والجبهة الإعلامية الإسلامية، وقد تراوح دور هذه المؤسسات بين الإنتاج والتوزيع ونشر الموضوعات الإعلامية. واكدت الدراسة أن هناك نوعين من التهديدات الإرهابية على الانترنت: وهما إرهاب الأنترنت والذي يسعى لإلحاق الضرر بالأفراد والمؤسسات، والثاني نشر الفيروسات.

ما يميّز هذه الدّراسة عن الدراسات السابقة:

لقد اعتمدت الدراسات السابقة وغيرها من الدراسات على تحديد مفهوم القوة في العلاقات الدولية وما يشهده النظام الدولي من الاختلافات والتغيرات في العلاقات الدولية، فقد اقتصرت جوانب محدده في القوة، واقتصرت علي تناول القوة من حيث مفهومها التقليدي الذي يظهر من جانب القوة العسكرية كاداة رئيسية تحدد قوة الدولة، ولم تتناول بأن عناصر القوة القائمة على مساحة الدولة، كذلك اهمية الموارد الطبية كقوة اقتصادية وحجم السكان كقوة ديمغرافية، والقدرة العسكرية. الا إنَّ هذه الدراسة تميزت بكونها تقدم تحليل لمفهوم القوة في العلاقات الدولية، وتحاول ان تجمع مفاهيم متعددة في إطار نظرية العلاقات الدولية، وقراءتها، وبيان أهمية القوة في التحولات السياسية التغيرات الدولية، وقد تناولت الدّراسة أهمية القوة في النظام الدولي ولما تشهده القوة من تغيّرات في موازين القوى، من حيث حسابات القدرة والدور. ففي تاريخ العلاقات الدولية نجد بأن دول قد ظهرت بعد قيام الحرب العالمية، وان دول قد اختفت وتقلصت بعد قيام الحرب العالمية الثانية، لذلك تصنف الدول حسب قدرتها وقوتها، وذلك بالتطبيق على العلاقات بين الصين واليابان.

منهجية الدراسة:

سوف يتبع الباحث في معالجة هذا الموضوع المناهج التالية:

1) المنهج الواقعي:

مما لا شك فيه أن المنهج الواقعي في العلاقات الدولية يعود إلى قناعات قديمة وإلى فترات زمنية بعيدة، وذلك للقناعات الراسخة التي كانت لا تخضع للجدل بين المهتمين، وتؤكد مفهوم القوة بكل أدواتها وتحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب. وفي العصور الحديثة، كان من أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية المفكر الايطالي (مكيافيللي) الذي بين فيه أن القوة، بكل أدواتها السياسية والاقتصادية، هي الأساس في ثبات الدولة ومؤسسة الحكم، حتى وصل إلى استبعاد البعد الأخلاقي في السياسة حينما طرح مفهومه الشهير (الغاية تبرر الوسيلة). ثم تبع ذلك

[١١] Philip, K. 2017. Global Terrorism and New Media: The post-Al Qaeda generation. Comparative connections, Vol. 9, No. 6.

الكاتب "توماس هوبز" الذي يعتبر من المؤيدين للفلسفة الواقعية بشدة، كما اتضح ذلك في كتابه اللوفتيان الذي يؤكد فيه عامل القوة وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول[12].

2) منهج الصراع الدولي:

تنفرد ظاهرة الصراع الدولي دون غيرها من ظواهر العلاقات السياسية الدولية بأنها ظاهرة متناهية التعقيد والتشابك في جميع مراحل تفاعلاتها، ويعود ذلك إلى كثرة أبعادها، وتداخل مسبباتها ومصادرها، علاوة على تشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة. فالصراع الدولي الإرادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وتطلعاتها وأهدافها الحالية والمستقبلية. وتتنوع مظاهر الصراع وأشكاله؛ فهناك الصراع السياسي والاقتصادي والمذهبي والدعائي وكذلك التكنولوجي. وللصراع أدوات متعددة تتدرج إلى أن تصل إلى أكثرها سلبية مثل الضغط والحصار والاحتواء والتهديد.

تقسيم الدراسة

- المبحث الأول : صور القوة فى مجال العلاقات الدولية.
- المبحث الثاني: المجتمع الدولي ودوره فى تحولات القوة.
- المبحث الثالث: العلاقة بين اتفاقيات السلام فى المجتمع الدولى واستخدام القوة المفرطة.
- النتائج والتوصيات.

المبحث الأول
صور القوة فى مجال العلاقات الدولية

تنوعت مفاهيم القوة من حيث أشكالها ومصادرها ومظاهرها، فالقوة ليس مجرد القدرة العسكرية بل أصبحت القوة شاملة، فلم يعد امتلاك عناصر القوة، وأشكالها المختلفة كافيا لنجاح الدولة في علاقاتها الدولية، لذلك يحدد دور أي دولة في المجال الدولي ووزنها، بحجم مواردها المادية أو البشرية التي تضعها في خدمة عملها الدبلوماسي الاستراتيجي. ومن واجب الدول أن لا ترسم لنفسها أهدافاً لا تستطيع مواردها تحقيقها. لذلك لا يمكن إحصاء الإشكال والعوامل التي تزيد من قوة الدولة[13].

المطلب الأول: القوة السياسية:

تعد الأنظمة السياسية والتوافق السياسي والانسجام داخل المجتمع السياسي ضمن إطار الدولة، لذلك كلما كانت الدولة تمارس الديمقراطية من خلال المشاركة السياسية، كلما أعطى ذلك مكانة وقوة سياسية لها. وعكس ذلك دكتاتورية القائد الحاكم تعني حالة عدم الاستقرار وزوال هيبة الدولة وقوتها، لذلك تحتوى بنية كل دولة على إمكانات كامنة فيها، قد يستثمرها الشعب والنظام الذي يحكمه ويمثل أداته التنفيذية إذا ما كان هناك توافق وانسجام بين الشعب والنظام الحاكم. أما إذا كان هناك تنافر وتضاد بين الشعب ونظامه الحاكم، هنا يحدث تباعد بينهما، وتظل إمكانات الشعب وقدراته راكدة حتى يتوافر المناخ المناسب لإطلاقها[14] .

---

[12] Buch, R. 2019. China-Japan tension. Why they happened, what to do? Brookings institution policy paper, No 16.

[13] عبد الحميد، محمد سامي. 2019. أصول القانون الدولي العام الجزء الأول القاعدة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الثانية.

[14] العقابي، علي عوده. 2016 ، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

ويبرز هذا الأمر واضحاً في الفرق بين البلدان التي تحكمها أنظمة ديمقراطية تطلق طاقات الشعب الخلاقة، لأن الشعب هو الذي يساهم في وجود هذه الأنظمة وتوليها السلطة، وبين البلدان التي تحكمها أنظمة ديكتاتورية خانقة أو الثيوقراطية تكبت قدرات الشعب وتمنع انطلاقه خوفاً على بقائها، وهو ما انعكس في ثورات بلدان أوروبا الشرقية في التسعينات من القرن العشرين عندما تخلصت الشعوب بنفسها من الأنظمة الشيوعية التي كانت تحكمها، لذلك تأثرت القوة بمجموعة من العوامل يمكن إيضاحها كما يلي[15]:

1. **مدى ممارسة الديمقراطية**: حيث أن قبول الشعب بالنظام الذي يحكمه، وحرية الرأي، والتعددية الحزبية، ومدى ما يتمتع به الشعب من ديمقراطية في حياته السياسية، وقدرته على اختيار قياداته السياسية دون قيود، فأن ذلك يعطي للدولة قوة في بقائها وديمومتها.
2. **الشخصية القومية**: أن التوافق السياسي والانسجام الاجتماعي وإيمان الشعب بقضية بلاده، ووجود مشروع قومي تلتف حوله قوى الشعب خلف قياداته السياسية، وتأثير هذا الإيمان في الروح المعنوية للشعب، فأن ذلك يثبت أواصر الوحدة ويعطي للدولة قوة.
3. **التماسك الاجتماعي بين فئات الأمة وطوائفها ومذاهبها**، وفئاتها الاجتماعية والسياسية المختلفة، وعدم وجود تنافر أو صراع عرقي أو ديني، يولد خلافات وصراعات داخلية تهدد البنيان الداخلي للدولة.
4. **التكوين القومي، وقدرة النظام الحاكم على حل مشكلات الأقليات في مجتمع الدولة**، والقضاء على الميول الانفصالية والاستقلالية لهذه الأقليات
5. **قدرة النظام الحاكم على فرض سلطة القانون واحترامها على الجميع**، والقضاء على صور الفساد بجميع أنواعها، واستقلالية القضاء، وهو ما يولد ثقة الشعب بالنظام الذي يحكمه.
6. **قدرة النظام الحاكم على اتخاذ القرارات الحاسمة خاصة في الأزمات والظروف الصعبة**، ولا سيما ما يتعلق منها بقضايا الحرب والسلام، وقدرته على فرض قراراته ووضعها موضع التنفيذ، سواء في الداخل أو في الخارج.
7. **مدى ما يتمتع به النظام الحاكم من احترام وتأييد** ودعم ومساندة من القوى المجاورة له في البيئة الإقليمية، وأيضاً في البيئة الدولية، خاصة إذا ما كانت علاقاته طيبة مع جيرانه.

المطلب الثاني: القوة الاقتصادية:

القوة الاقتصادية هي عماد القوة اليوم، لذلك كثير من الدول، بعد الحرب العالمية الثانية، قللت من اهتمامها بالقدرات العسكرية من خلال تقليص عدد الجيوش والاقتصار على الأمن الداخلي مثل المانيا وايطاليا واسبانيا، والاهتمام بالمقابل بالصناعات والتجارة والعمل على زيادة قدرة الإنتاج، لذلك فأن الدولة التي تملك اقتصاداً قوياً بطبيعة الحال، هي دولة قوية عسكريا وامنيا، لذلك تعتبر القوة الاقتصادية من أهم عناصر قوة الدولة، ويعتبر إجمالي الناتج القومي للدولة مؤشراً واضحاً على قوة الدولة الاقتصادية، كما يعطي معدل دخل الفرد أيضاً مؤشراً عن مدى تقدم الدولة وتحقيق الرفاهية لشعبها[16] .

[15] عليوة، السيد محمد. 2012. مبادئ علم السياسة، كلية التجارة وإدارة الإعمال - جامعة حلوان.

[16] محمد، عبد الفتاح عبد الرزاق. 2019. النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان.

كما تضيف موازين التجارة الخارجية دلائل توضح قوة الدولة في المجال الدولي. وتعتمد القوة الاقتصادية للدولة على قوتها في مجالات الإنتاج المختلفة من موارد الطاقة والتعدين، والصناعة، والزراعة، والخدمات الإنتاجية الأخرى، والخدمات الاجتماعية، **وأهم المؤشرات التي تحدد قدرة الدولة من حيث الإطار الاقتصادي المؤشرات التالية والتي يمكن توضيحها كما يلي**[17]:

أولا: الثروات الطبيعية: وهي الثروات التي تتواجد في باطن الأرض أو أعماق البحيرات والبحار الداخلية، والبحار والمحيطات، وما هو فوق سطح الأرض أو في الغلاف الجوي. وتعتمد الدولة في بناء صناعاتها ومن بينها الصناعات الحربية على ثروتها الطبيعية في المقام الأول، والصناعة. ومن اهم موارد الثروة الطبيعية موارد الطاقة، وهي التي تولد القوى المحركة للصناعة والزراعة ووسائل النقل بمختلف أنواعها، ومعدات وأسلحة القتال براً وبحراً وجواً، كما يعتمد عليها أيضاً كثير من الخدمات المنتجة مثل توليد الطاقة الكهربائية، وأعمال الري والصرف، إلى جانب الخدمات الأخرى غير المنتجة ولكنها ضرورية للحياة مثل التدفئة والخدمات الصحية [18].

ثانيا: توفر المعادن: تعد المعادن من اهم المواد المستعملة في الصناعات الثقيلة، وخاصة مادة (الحديد المنجنيز، الكروم) وتقاس قوة الدولة بمدى اعتمادها على مواردها الداخلية من المعادن الحيوية والرئيسية لتغطية احتياجاتها الصناعية.

ثالثا: حجم الزراعة: يعد القطاع الزراعي شريان الحياة للدولة، وبالتالي الدول التي لا تمتلك القدرة على الصناعة، فأن توجهها سيكون نحو الزراعة، كون الزراعة النباتية او الحيوانية لا تحتاج الى تقنيات معقدة كالصناعة. ويعتبر إنتاج الدولة لاحتياجاتها من المواد الغذائية خاصة الحبوب- وتحقيقها الاكتفاء الذاتي في هذا الشأن، من أهم متطلبات الأمن القومي للدولة، لأنه يعفي الدولة والشعب من التعرض للضغوط الخارجية [19].

رابعا: الصناعة: يمثل القطاع الصناعي العمود الفقري لقوة الدولة وتعد الدول الغربية نموذجاً في اعتمادها على القطاع الصناعي الذي يشكل اعلى نسبة الايرادات في الدخل القومي. تعتمد قوة الدولة الشاملة، وقوتها الاقتصادية إلى حد كبير على مدى تقدمها الصناعي، ولقياس مدى قوة الصناعة في الدولة، اتبع مفكرو القوة الشاملة طرقاً مختلفة.

المطلب الثالث: القوة العسكرية والتكنولوجية

ترتبط القوة العسكرية بالقدرة التكنولوجية ارتباطاً كبيراً، لذلك أصبحت التكنولوجيا مرتبطة مع جميع العوامل التي تشكل قوة الدولة والقوة العسكرية لم تعد قوة تقليدية بل يمكن من خلال أظهار مفاتن القوة، ومن خلال استعراض القوة عن طريق المناورات أو الاستعراضات العسكرية مثلا أن تشكل حالة الردع للدول الأخرى، لذلك فإن المكانة ترتبط وتقترن بالقوة والهيبة[20].

---

[17] مسعود، عامر السيد.2019. النهضة اليابانية المعاصرة ، الدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.
[18] مشورب، إبراهيم السيد. 2014. القانون الدولي العام، دار المنهل اللبناني. بيروت.
[19] مقلد، إسماعيل صبري. 2020. العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
[20] النيادي، مطر حامد. 2020. قواعد المعاهدات الدولية في القانون الدولي العام» هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى.

اولا: القوة العسكرية

تعد القوة العسكرية المقياس الحقيقي لقدرة الدولة، وهي المؤشر المعتمد لدى كثير من المحللين في معرفة قدرة الدولة، لذلك اتفق كثير من الباحثين على أن القوة الشاملة والتوازنات الإستراتيجية، يمكن معرفتها من خلال التوازن العسكري منفرداً أو في إطار التوازن الاستراتيجي للقوى الشاملة[21].

ثانيا: القوة التكنولوجية:

التكنولوجيا هي أساس الحداثة في جميع المجالات الصناعية والعسكرية والمدنية والزراعية فهي عامل مشترك لكل حقول الصناعة والتطور، لذلك تعتبر القوة التكنولوجية ذات أهمية قصوى في تطور الدولة وقدراتها في المجالات والأصعدة كافة، خاصة العسكرية والاقتصادية، بعد أن خطت الدول المتقدمة خطوات واسعة وسريعة في تحقيق التقدم التكنولوجي، وامتلاك ناصيته التي أوصلها إلى غزو الفضاء، وقهر الأزمات التي تتعرض لها. لذلك أصبحت التكنولوجيا من وسائل القوة السياسية للدولة، ومحاولة فرض إرادتها على المجتمع الدولي. لذلك يتوقف التقدم التكنولوجي على مدى ما تحققه الدولة من تقدم علمي في مجالات الدراسة لأبنائها في المدارس والجامعات والمعاهد التخصصية، وإقامة مراكز الدراسات والبحوث والتطوير التكنولوجي، وتشجيع الباحثين على الابتكار[22].

المبحث الثاني

المجتمع الدولي ودوره فى تحولات القوة

يعد المجتمع الدولي واحدًا من المحددات الرئيسية المؤثرة على العلاقات بين الدول الكبرى والدول الصغرى، فحرية الحركة التي تتمتع بها الدول ومكانتها وتأثيرها تتوقف على هيكل المجتمع الدولي، وطبيعة العلاقات السائدة ومراكز القوة التي تتحكم به، ويمتد هذا التأثير إلى العلاقة بين القوى والأطراف السياسية داخل تلك الدول . وحيث يتحدد هيكل المجتمع الدولي بنمط توزيع القوة بين الدول الكبرى، وهو النمط الذي يحدد بدوره توزيع القطبية في المجتمع الدولي، ولا يقتصر مفهوم القوة هنا على القوة السياسية، وإنما يشير أيضا إلى القوة العسكرية والقوة التكنولوجية والقوة الاقتصادية، فبهن جميعًا يتحدد الهيكل البنيوي للنظام الدولي [23].

المطلب الأول: مفهوم المجتمع الدولي:

إن العلاقات الدولية لا تكون خاضعة لقانون مكتوب أو نظام رسمي ينظم العلاقات ما بين الدول، إنما تسير هذه العلاقات في بيئة تتشكل وتتحدد من قبل الفاعلين الدوليين الذين يملكون القوة والنفوذ ويستندون على توازن القوى بين الدول. ولا يقتصر مصطلح الفاعلين الدوليين على الدول والحكومات بحد ذاتها، وإنما يتخطاها ليصل إلى مؤسسات دولية فاعلة في الوسط الدولي. كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، كذلك

[21] النوري، سيد على. 2016. اثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الاوسط. مجلة السياسة الدولية، المجلد 44، العدد 181.

[22] الحروي، عبدالرحيم مسعود. 2018. التوازن الاستراتيجي في منطقة غرب المحيط الهندي وانعكاساته على مستقبل الأمن القومي العربي. مجلة الحوار المتمدن، العدد 22.

[23] طارق، محمد على السيد. 2022. التطور التاريخي للنزاعات المسلحة. دار السلاسل للنشر والتوزيع.

الأحزاب والجماعات الفاعلة على الارض والتي لها تأثير في مسار الاحداث الدولية. بالإضافة إلى العائلات الارستقراطية والأشخاص الذين يلعبون دورا في الساحة الدولية[24].

كذلك عُرّف المجتمع الدولي بأنه مجموعة من المتغيرات المتفاعلة مع بعضها البعض، وقد يكون هذا التفاعل في الغالب، متكرر الحدوث ومعتمداً بعضه على البعض الآخر. وأن أي تغيرات في أجزائه تؤثر في الأجزاء الأخرى. بمعنى أن كل الأنظمة لها حدود معروفة وقواعد وأعراف معينة، وابعاد تنظيمية، بالإضافة إلى مجموعة من المدخلات والمخرجات. فضلاً عن الوحدات التي تشكل هيكلية النظام. وقد تكون تلك الوحدات دولاً مستقلة أو مجموعات أو تنظيمات دولية – أقليمية او عالمية- كالأحلاف العسكرية والتجارية ومؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة، إضافة إلى فاعلين دوليين تحت عناوين وتنظيمات مختلفة وحتى بعض الأفراد المؤثرين[25] .

المطلب الثاني: خصائص المجتمع الدولي الجديد:

1. **أحادية القطبية** : حيث تكون السمة الغالبة في هذه الخاصية هي هيمنة دولة كبرى واحدة على المجتمع الدولي وفرض رؤيتها ومصالحها الخاصة على بقية الدول، وقد تمثل ذلك بهيمنة الولايات المتحدة على المجتمع الدولي من الناحية السياسية والعسكرية والثقافية، وانفرادها بقيادة العالم والتصرف بصورة فردية دون حاجة للحلفاء بدلاً من القطبية الثنائية السابقة[26] .
2. **نظام متعدد الأقطاب**: ويمتاز هذا النظام بتعدد وتوزع مصادر السلطة خاصة الاقتصادية منها وتوزيعها على مستوى العالم نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات عابرة الدولة القومية، والتنظيمات غير الحكومية التي أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة وسلطتها المحددة جغرافياً والمعترف بها دولياً[27].
3. **نظام قائم على مبدأ ازالة اسلحة الدمار الشامل والرعب النووي** : لقد احتفظت السياسة الأميركية لنفسها بحق استخدام قوتها العسكرية بشكل غير محدود ضد الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دولاً مارقة وتهدد السلم العالمي بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية. خاصة بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر حيث اخذ بالتوجه نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب.
4. **تراجع دور القانون الدولي**: في هذا النظام ظهر هناك ازدواجية في النظر ما بين تطبيق معايير القانون الدولي وما بين الحفاظ على حقوق الإنسان وخير مثال على ذلك ماحصل بالعراق فالحصار على مدى سبع سنوات سبّب أضراراً بالغة في أوساط الشعب العراقي، من وفيات الأطفال إلى التهديد البيولوجي لحياة الملايين من المدنيين، وذلك بداعي حماية الإنسان[28].

---

[٢٤] عبد الحميد، محمد سامي. 2019. أصول القانون الدولي العام الجزء الأول القاعدة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الثانية.

[٢٥] عليوة، السيد محمد. 2012. مبادئ علم السياسة، كلية التجارة وإدارة الإعمال - جامعة حلوان.

[٢٦] عمر، محمد بوسلطان. 2015. مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

[٢٧] الفتلاوي، سهيل حسين. 2020. القانون الدولي الإنساني، موسوعة القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

[٢٨] فؤاد، مصطفى أحمد. 2018. أصول القانون الدولي العام النظام القانوني الدولي» منشأة المعارف بالإسكندرية.

5. **تضائل سيادة الدولة**: في ظل هذا المجتمع الدولي الجديد تدهورت سلطة الدولة القومية ومن ثم سيادة الدولة وتضائل دور المنظمات الدولية في تسوية الصراعات الدولية وحل المشكلات الدولية ليحل محلها دور الولايات المتحدة قائدة العالم مستندة بذلك على قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وبعض الدول التي كانت سائرة في فلكه ضمن ما يعرف بدول المعسكر الاشتراكي[29].
6. **حق الفيتو وعدم التوازن في القوى في مجلس الامن الدولي** : لقد رسخ استخدام حق نقض الفيتو من قبل اعضاء الدائميين في مجلس الامن الولايات المتحدة الأمريكية روسيا الاتحادية، الصين، المملكة المتحدة، فرنسا خللاً في منظومة التوازن والعلاقات الدولية مما جعل الكثير من قرارات المنظمة الاممية لم تكن لصالح المجتمع الدولي .

المطلب الثالث: إشكاليات تحولات القوة في المجتمع الدولي الجديد:

شهد اواخر عقد الثمانيات من القرن العشرون تحولات جذرية في هيكلة المجتمع الدولي لينتقل من نظام ثنائي القطبية يتسم بتوازن القوى الى نظام أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية. وبدأت معالم النظام العالمي الجديد تتكشف بسقوط جدار برلين في عام 1989، وتهاوي أنظمة الحكم الاشتراكية وسقوط حلف وارسو، وتفكك الإتحاد السوفيتي في 1991، فشهد المجتمع الدولي الجديد تغيرات عميقة وصفت بغير المسبوقة، وأنها تمثل نهاية لنظام عالمي وهو نظام الثنائية القطبية ليحل مكانه نظام آخر[30] .

ولقد كان لعنصر القوة دور بارز في التحولات الهيكلية للنظام الدولي والتفاعلات الدولية، فكان اعتقادهم أن القوة والقدرات التي تملكها الولايات المتحدة يمكن أن تجعلها القوة القادرة على ممارسة دور القطب الواحد المسيطر على النظام العالمي. ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه بانهيار الاتحاد السوفيتي، واستسلامه وتفككه في نهاية الحرب الباردة، وتوجه خليفته روسيا الاتحادية نحو الانحسار وخروجها من حلبة السياسة الدولية وإنشغالها بأزماتها الداخلية، كل ذلك أدى إلى سقوطها كأحد قطبي النظام الثنائي، وبناء عليه أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة المؤهلة لترتيب الأوضاع العالمية دون معارضة فعالة من قوى أخرى، كما أن القوى الأخرى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة كاليابان، الصين، الإتحاد الأوربي، ليست مؤهله بعد لتلعب دور القطب، ناهيك عن إمكانية المنافسة فيما بينها وبالتالي اضعاف دورها امام الولايات المتحدة الأمريكية[31] .

تتعدد كثير من الرؤى والتوجهات لعملية الفصل بين ما ينظر إليه باعتباره نظام القطب الواحد المهيمن، أو إدراكه كنظام متعدد الأقطاب، لكن يلاحظ أن أبرز سمات هذا النظام تتمثل بصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ومهيمنة في بنية نظام وعالم ما بعد الحرب الباردة، حيث أخذ نظام عالمي جديد يفرض نفسه بأراده امريكية بعد أن بدا واضحا بتفوقها على دول العالم. وإن النظام العالمي الجديد والتغيرات البنيوية المتوقعة وتأثيراتها الإستراتيجية في هيكلية النظام العالمي الجديد من خلال بروز الولايات المتحدة كقطب مهيمن اقتصاديا وعسكريا وثقافيا

[29] القاسمي، محمد سليمان على. 2015. مبادئ القانون الدولي العام. منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى.
[30] قهوجي، علي عبد القادر. 2016. القانون الدولي الجنائي وأهم الجرائم الدولية، المحاكم الدولية الجنائية» منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى.
[31] مسعود، عامر السيد.2019. النهضة اليابانية المعاصرة ، الدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.

أدى الى سيطرتها على المؤسسات المالية العالمية، من خلال اعتمادها على النفط في المناطق التي تزداد فيها مخاطر عدم الاستقرار[32].

المبحث الثالث

العلاقة بين اتفاقيات السلام فى المجتمع الدولى واستخدام القوة المفرطة

استكمالاً لموضوع المتغيرات التي تطرأ على العلاقات بين أطراف اتفاقيات السلام الدولية لا سيما في حال نشوء نزاع قررت لجنة القانون الدولي اللجنة إيجاد تأطير قانوني يكمل جوانب من اتفاقية فيينا لقانون اتفاقيات السلام الدولية، ويبحث في مسألة آثار القوة المفرطة بأشكالها المختلفة على اتفاقيات السلام الدولية، فقررت اللجنة في دورتها السادسة والخمسين لعام 2004 إدراج موضوع آثار القوة المفرطة على اتفاقيات السلام الدولية، وتعيين مقرر خاص لهذا الموضوع، وعلى الرغم من أنه لا يمكن الفصل التام بين قانون اتفاقيات السلام الدولية وغيره من فروع القانون الدولي مثل القواعد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة حول عدم جواز استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وكذلك ارتباط الموضوع بقواعد مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة[33].

المطلب الأول: نظرة عامة على اتفاقيات السلام فى المجتمع الدولى:

إن اتفاقيات السلام الدولية هي مصدر مباشر لإنشاء قواعد قانونية دولية، وهي مصدر رئيس من مصادر القانون الدولي، ويسبغ عليها هذا القانون حمايته القانونية، وجعلها من أركان النظام القانوني الدولي من حيث دخولها حيز التنفيذ وفقاً لشروطها، ووجوب الرجوع إليها، والأخذ بأحكامها في العلاقات الدولية، واحترام الالتزامات الناشئة عنها، طالما أنها عقدت بالشكل المعتد به قانوناً وموضوعها لا يخالف الأحكام العامة للقانون، كما أنها إحدى وسائل ترتيب الحقوق والالتزامات لأشخاص القانون الدّولي العام وعلى عاتقهم، وهي أحد مصادر الشرعة الدولية وإليها يستند القضاء الدولي في أحكامه مصدراً من مصادر الحق، ووسيلة من وسائل الإثبات[34].

أولاً: المقصود بالمعاهدة وفقاً لقانون اتفاقيات السلام الدولية:

يقصد بالمعاهدة «الاتفاق الدولي المعقود بين الدّول في صيغة مكتوبة، والذي ينظمه القانون الدولي، سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان متصلتان أو أكثر، ومهما كانت تسميته الخاصة» هذا التعريف ورد في المادة الثانية لاتفاقية فيينا قانون اتفاقيات السلام الدولية بما يوضح أن الاتفاقات بين الدول تخضع لشروط شكلية بأن يكون الاتفاق مكتوباً ولعل شرط الكتابة يثور حول الإثبات أكثر مما يثور حول صحة الانعقاد؛ لأن الكتابة هي وسيلة توضيح بنود الاتفاق لبيان الحقوق والالتزامات ومرجعاً للتفسير[35].

ثانياً: المقصود بالمعاهدة وفقاً لمشروع المواد:

تطرقت المادة الثانية من مشروع المواد إلى بيان المقصود بالمعاهدة، فقد بينت أنه يقصد بتعبير المعاهدة اتفاق دولي معقود بين دول كتابة، وخاضع للقانون الدولي سواء ورد هذا الاتفاق

---

[٣٢] مشورب، إبراهيم السيد. 2014. القانون الدولي العام، دار المنهل اللبناني. بيروت.

[٣٣] Eaglton, C.2020. International Government. 3rd, New York, Ronald press.

[٣٤] Falk. Richard; mendlovits, Samuel .2016. Wright Quincy analysis of the causes of war, toward a theory of war prevention, world law fund, New York.

[٣٥] Hans K. 2015. Principles of International Law. NEW YORK.

في وثيقة واحدة، أو في اثنتين، أو أكثر من الوثائق المترابطة، وأيا كانت تسميته الخاصة، ويشمل اتفاقيات السلام الدولية المعقودة بين دول، وتكون منظمات دولية أيضاً أطرافاً فيها»، يلاحظ على هذا التعريف أنه متوافق من حيث الأصل التعريف الذي أوردته اتفاقية فيينا للمعاهدة، ويتضمن ذات الشروط والعناصر، ولكنه من ناحية أضاف إليه شمول اتفاقيات السلام الدولية المعقودة بين الدول[36].

ثالثاً: نطاق سريان القواعد الدولية بشأن اتفاقيات السلام الدولية ووضعها في النظام القانوني الدولي:

1) نطاق سريان القواعد الدولية بشأن اتفاقيات السلام الدولية:

في الوقت الذي نصت فيه اتفاقية فيينا وفقاً لمادتها الأولى بعنوان نطاق الاتفاقية على أنه «تطبق هذه الاتفاقية على اتفاقيات السلام الدولية بين الدول»، نجد أن المادة الأولى من مشروع المواد وفي إطار نطاق سريانها تسري مشاريع المواد هذه على آثار القوة المفرطة على علاقات الدول في إطار معاهدة من اتفاقيات السلام الدولية»، وبذلك يلاحظ أنه ووفقاً لاتفاقية فيينا فإنَّ معالجتها لنطاق تطبيقها جاء عاماً وفي كلّ ما يتعلق من أحكام المعاهدة بين الدول، بينما نجد أن المادة الأولى من مشروع المواد يجد سريانه في آثار القوة المفرطة على علاقات الدول في إطار معاهدة بمعنى ربط المعاهدة بأثر القوة المفرطة على العلاقات بين الدول في هذه الحالة[37].

2) مكانة اتفاقيات السلام في النظام القانوني الدولي:

بينت المادة الثامنة والثلاثون من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وظيفة المحكمة بقولها «وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي وهي تطبق في هذا الشّأن ما ورد في فقرتها 1/أ «الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترف بها صراحة من جانب الدول المتنازعة، وعليه فإنه عند وجود نزاع يجب على محكمة العدل الدّولية وفي معرض تعرضها للقضية المعروضة الأخذ بأحكام اتفاقيات السلام الدولية ذات الصلة بين أطراف القضية وتطبيقها[38].

المطلب الثاني : استخدام القوة فى مجال العلاقات الدولية والسياسات الخارجية

أن الدور الذي تلعبه القوة اتاح لها الامكانية في العمل كأداة من أدوات السياسة الخارجية. وتعد الهيمنة من اهم مظاهر قوة الدولة، وعندما تسيطر الدولة على نفوذ ما فهذا يعني قدرة الدولة وما تمتلكه من عوامل القوة، لذلك عرفت الهيمنة كمفهوم أكاديمي حديث استخدم في العلاقات الدولية، ويشير في أحد معانيه إلى السيطرة والتحكم من قبل قوة عظمى قادرة على توجيه النظام الدولية[39].

اولاً: القوة كوسيلة للهيمنة

منذ نشأة الدول وهي تعيش حالة الصراع من أجل القوة والبقاء والهيمنة، وبعد تبني تلك الدول الأيديولوجيات السياسية في مجتمعاتها، بدأ الصراع من أجل الهيمنة والانتشار، فسقطت

[٣٦] Krippentorff, E. 2015. The international relations as a social science csuney: the harvester press.

[٣٧] Niksch, A.2016. North Korea's nuclear program, CRS report for congressional service.

[٣٨] Swaine, D.2019.Chinese military modernization and Asia- pacific Security, Washington. DC.

[٣٩] Breckon, L.2013. China and Southeast Asia relation: stars and new security initiative china, comparative connections, Vol. 5, No. 2.

أيديولوجيات واستمرت أخرى في حروب عالمية ودولية. وبعد نهاية الحرب الأيديولوجية بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة عام 1989م، هيمنت الولايات المتحدة منفردة على العالم بأيديولوجيتها الليبرالية المنتصرة. ثم نظر مفكروها للأخطار التي قد تجابه الهيمنة الأمريكية، فكان مضمون هذه الأخطار صدام الحضارات العالمية وهي رؤيا استجذبها الأمريكي صموئيل هنتنغتون في كتابه صراع او صدام الحضارت بعد انهيار الاتحادي السوفيتي، والغرض من ذلك هو هيمنة امريكا على العالم.

ثانياً: القوة كوسيلة للدفاع:

من استخدامات القوة في الدولة هي كوسيلة للدفاع، حيث ان الدولة التي تملك القدرة والقوة فبطبيعة الحال سيكون لها القدرة في الدفاع عن أمنها وحدودها وأمتها بالمقابل فأن الدولة الضعيفة ستكون مرتع للطامعين والمحتلين والمستعمرين، فأي دولة تحاول الحصول على مقدار كبير من القوة الإضافية لن ينتهي بها المطاف إلى الدخول في سلسلة من الحروب الخاسرة، وبناء عليه ستدرك الدول عدم جدوى الهجوم وستركز بدل من ذك على المحافظة على مكانتها في ميزان القوى. وإذا ما اتخذت بالفعل موقفاً هجومياً فان أهدافها ستكون محدودة. ويعد استخدام القوة في حالة دفاعه الدولة عن نفسها حق طبيعي مشروع وقد عرفت هذه الحالة في الأنظمة القانونية الداخلية كحق طبيعي[40].

وفي مجال حق الدولة في استخدام القوة للدفاع عن امنها وحدودها وتقييم اذا كان ذلك الدفاع مشروع او غير مشروع، وقد شرع حق الدفاع الشرعي بنص اتفاقي دولي حيث نصت م51 من ميثاق الأمم المتحدة "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين[41].

وفي مجال التدخل او المساعدة العسكرية فلا بد من التمييز نظريا بين الدفاع عن النفس الجماعي وبين المساعدة العسكرية التي قد تقدمها دولة إلى دولة أخرى نتيجة طلب من هذه الأخيرة للرد على تدخل خارجي تعرضت له، ويبدو ان الأزمة السورية تشكل المثال في هذه الحالة، حيث يرى النظام السوري ان الوجود الروسي والإيراني في الأراضي السورية يعد في إطار المساعدة العسكرية، الا ان النظام السوري يرى ان الوجود الامريكي والبريطاني والفرنسي هو تدخل واعتداء على سوريا [42].

ثالثاً: القوة كوسيلة للردع

يعتبر الردع واحد من مظاهر القوة في العلاقات الدولية، والردع هو مفهوم بسيط لردع العدو دون أن يفكر في استخدام قوته، ويمتاز الردع بوجود استراتيجية للتهديد بالعقاب، بمفهوم آخر هو إقناع الخصم بأن التصرف غير المرغوب فيه سوف يكبده خسائر أكثر بكثير مما قد يترتب عليه من مكاسب، ويجب أن يكون الردع مصداقياً، وأحياناً تكون القوة في إغراء طرف أخر بالمكافأة . وقد عرف الردع بأنه محاولة طرف ما ثني طرف آخر عن الاتيان بفعل يرى

[40] أبو يونس، ماهر عبد المنعم. 2017. استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

[41] بوش، أحمد آدم. 2020. جدلية العلاقة بين العوامل البيئية والنزاعات ،مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا.

[42] التجاني، مصطفى على احمد. 2010. أسباب الصراعات القبلية وأسباب فشل مؤتمرات الصلح، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر. جامعة الموصل.

الطرف الاول انه ضار به او يجده ضروريا لمنع الطرف الاخر من ان يفكر جدياً بالقيام بعمل ما او الأتيان بتصرف أو سلوك معين يمكن ان يشكل تهديد لمصالحه او لاهدافه او لموقعه او لمكانته[43].

وقد ظهر مفهوم الردع في الأدبيات السياسية والعسكرية بعد الحرب الباردة فهو مفهوم ليس جديدا في العلوم العسكرية والاستراتيجية، كما انه ليس كذلك في الحياة السياسية والاجتماعية، ولا يختلف عن العديد من المفاهيم التي جرى ولا يزال تداولها ضمن الأدبيات السياسية والعسكرية ولا ينحصر كذلك في القضايا والاستراتيجيات العسكرية وان كانت اكثر استخداما له، فالردع يحدث نتيجة احتمال ان يؤدي الردع الى احتكاك او مواجهة محتملة الوقوع بين طرفين او قوتين او اكثر اذ يمكن العثور عليه حتى في الممارسات السلوك اليومي للافراد والجماعات والدول المختلفة .

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج:

- على الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى الحد من استخدام القوة المفرطة، مثل ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف، إلا أن فعاليتها على أرض الواقع تبقى محدودة. يعود ذلك إلى غياب آليات تنفيذ فعالة، واعتماد تنفيذها بشكل كبير على إرادة الدول والتزامها الذاتي.
- يُظهر المجتمع الدولي ازدواجية في تطبيق القانون الدولي، حيث تتأثر قراراته بالمصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى، مما يؤدي إلى عدم محاسبة بعض الدول على انتهاكاتها بسبب علاقاتها الاستراتيجية مع القوى العظمى.
- تُعاني المنظمات الدولية مثل مجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية من ضعف في آليات المحاسبة، بسبب القيود السياسية، واستخدام حق الفيتو، وعدم تعاون بعض الدول مع هذه الهيئات.
- يتطلب تفعيل الاتفاقيات الدولية تعاونًا دوليًا واسع النطاق، إلا أن الخلافات السياسية بين الدول تعيق هذا التعاون، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها المصالح الوطنية مع الالتزامات الدولية.
- تلعب المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام دورًا مهمًا في رصد انتهاكات استخدام القوة المفرطة، إلا أن تأثيرها يبقى محدودًا بسبب القيود المفروضة عليها في بعض الدول، وعدم قدرتها على فرض عقوبات أو اتخاذ قرارات تنفيذية.
- ساهمت التطورات التكنولوجية، مثل استخدام الطائرات بدون طيار والأسلحة الذكية، في تعقيد المشهد القانوني لاستخدام القوة، حيث أصبحت الحدود الفاصلة بين الاستخدام المشروع وغير المشروع للقوة أكثر غموضًا.

[43] حسن، ابراهيم عبد العال. 2014. اثر التدخل الانساني الاجنبي في تخفيف الآثار الانسانية التي خلفها الصراع المسلح. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر. جامعة الموصل.

ثانيًا: التوصيات:

- تقليص أو تقييد استخدام حق الفيتو في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وزيادة الشفافية والمساءلة في عمليات اتخاذ القرار داخل المجلس.
- دعم اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لتشمل جميع الدول، بما في ذلك تلك التي لم تُصدق على نظام روما الأساسي. وتعزيز التعاون الدولي مع المحكمة لضمان تنفيذ مذكرات التوقيف والمساءلة القانونية للمسؤولين عن استخدام القوة المفرطة.
- إنشاء لجان تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في حالات استخدام القوة المفرطة، مع ضمان حياديتها وشفافيتها. ودعم دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في رصد انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة باستخدام القوة.
- تعزيز التنسيق بين المنظمات الدولية والإقليمية لضمان تطبيق الاتفاقيات الدولية. وإنشاء آليات إقليمية للحد من استخدام القوة المفرطة، مثل لجان المراقبة والمساءلة الإقليمية. ووضع قواعد وضوابط واضحة لاستخدام هذه التكنولوجيا بما يضمن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ابراهيم، رنا السيد. 2018. تصاعد الأزمات الصينية واليابانية . سلسلة الدراسات القانونية، معهد التدريب والدراسات القضائية - وزارة العدل في دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى
- ابو عيد، عبدالحليم السيد. 2018. القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية. مجلة الدفاع الوطني، العدد 239.
- أبو يونس، ماهر عبد المنعم. 2017. استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- أحمد، أبو الوفا. 2015. حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين. دراسة مقارنة الطبعة الأولى. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. الرياض.
- النوري، سيد على. 2016. اثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الاوسط. مجلة السياسة الدولية، المجلد 44، العدد 181.
- النيادي، مطر حامد. 2020. قواعد المعاهدات الدولية في القانون الدولي العام» هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى.
- الفتلاوي، سهيل حسين. 2020. القانون الدولي الإنساني، موسوعة القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- القاسمي، محمد سليمان على. 2015. مبادئ القانون الدولي العام. منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى.
- العقابي، علي عوده. 2016 ، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.
- الحروي، عبدالرحيم مسعود. 2018. التوازن الاستراتيجي في منطقة غرب المحيط الهندي وانعكاساته على مستقبل الأمن القومي العربي. مجلة الحوار المتمدن، العدد 22.
- التجاني، مصطفى على احمد. 2010. أسباب الصراعات القبلية وأسباب فشل مؤتمرات الصلح، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر. جامعة الموصل.
- بوش، أحمد آدم. 2020. جدلية العلاقة بين العوامل البيئية والنزاعات ،مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا.
- حسن، ابراهيم عبد العال. 2014. اثر التدخل الانساني الاجنبي في تخفيف الآثار الانسانية التي خلفها الصراع المسلح. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر. جامعة الموصل.

- حماد، كمال عبد السلام علي. 2018. النزاعات الدولية" دراسة قانونية دولية في علم النزاعات". الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع.
- خالد، بلال احمد. 2019. الآثار السياسية والإجتماعية للنزاع المسلح، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم لسياسية.جامعة أم درمان الإسلامية .
- شنكاو، مينا سعيد. 2019. اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية بين القانون والواقع الدولي، مجلة السياسة الدولية، المجلد 47، العدد 184.
- طارق، محمد على السيد. 2022. التطور التاريخي للنزاعات المسلحة. دار السلاسل للنشر والتوزيع
- عبد الحميد، محمد سامي. 2019. أصول القانون الدولي العام الجزء الأول القاعدة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الثانية.
- عليوة، السيد محمد. 2012. مبادئ علم السياسة، كلية التجارة وإدارة الإعمال - جامعة حلوان.
- عمر، محمد بوسلطان. 2015. مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- فؤاد، مصطفى أحمد. 2018. أصول القانون الدولي العام النظام القانوني الدولي» منشأة المعارف بالإسكندرية.
- قهوجي، علي عبد القادر. 2016. القانون الدولي الجنائي وأهم الجرائم الدولية، المحاكم الدولية الجنائية. منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى.
- محمد، عبد الفتاح عبد الرزاق. 2019. النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان.
- مسعود، عامر السيد.2019. النهضة اليابانية المعاصرة ، الدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.
- مشورب، إبراهيم السيد. 2014. القانون الدولي العام، دار المنهل اللبناني. بيروت.
- مقلد، إسماعيل صبري. 2020. العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Aldrich, H. E. and Ruef, M. 2016. Organizations Evolving, London, sage Publications
- Bereuter, D.2011. Perspectives on US National interests in Asia, heritage lectures, No 698.
- Blumenthal D.2016. America and Japan approach a rising china, Asian outlook, No. 4, American enterprise for public policy research.
- Breckon, L.2013. China and Southeast Asia relation: stars and new security initiative china, comparative connections, Vol. 5, No. 2.
- Buch, R. 2019. China-Japan tension. Why they happened, what to do? Brookings institution policy paper, No 16.
- Dougherty, J. 2017. Contending theories of international relation.lippincott, Philadelphia.
- Eaglton, C. 2020. International Government. 3rd, New York, Ronald press.
- Falk. Richard; mendlovits, Samuel .2016. Wright Quincy analysis of the causes of war, toward a theory of war prevention, world law fund, New York.
- Hans K. 2015. Principles of International Law. NEW YORK.
- Hirotake, W.2014.Japan dispatches the SDF to Iraq Japan cho, Vol, 31, No, 1.
- Hughes, R.2019. Christopher Nationalism in Chinese cyberspace. Relationship, London and New York, Routledge,
- Jaakko, M. 2014. USE OF FORCE IN UN PEACE OPERATIONS. Comparative connections, Vol. 6, No. 3.
- Krippentorff, E. 2015. The international relations as a social science csuney: the harvester press.
- Lee, D. 2015.Korean perception on national Security "Korea focuses, Vol.3, No, 4.
- Niksch, A.2016. North Korea's nuclear program, CRS report for congressional service.

- Philip, K. 2017. Global Terrorism and New Media: The post-Al Qaeda generation. Comparative connections, Vol. 9, No. 6.
- Quantedt, W. 2016. Saudi Arabs in the 1980s: foreign policy security, oil Washington. Tehran news.
- Rathus, J.2019. Japan's public perception of china: are things on the mend with hatoyama.
- Such p.2020. Evolving US-Asian-pacific strategy and its implication for US- Korean relation" Korean and world affaires, Vol. 15, No.3.
- Swaine, D.2019.Chinese military modernization and Asia- pacific Security, Washington. DC.
- Zagoria, D. 2014. China Russia and the two Koreas" in: Yong Chung and others .eds. Korea and china in a new world, .Seoul: The Sejong institute.